واقع ومأمول الاستثمار السياحي على التنمية المحلية بالمناطق الصحراوية

Reality and hopes of tourism investment on local development in desert areas

غنو أمال[1]،

[1] جامعة وهران 2- محمد بن أحمد، الجزائر

Ghennou. amel@univ-oran2.dz

تاريخ الاستلام: 2021/10/25 تاريخ القبول: 2021/11/20 تاريخ النشر: 2022/01/11

ملخص:

يعتبر قطاع السياحة أحد أهم القطاعات المعول عليها للمساهمة في دفع النمو الاقتصادي ومن ثمة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، فبالنظر إلى العوائد المالية الكبيرة التي يمكن أن يوفرها القطاع في الأمدين المتوسط والبعيد وتبعا لما يوفره من فرص لخلق الثروة والتخفيف من حدة الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. من هذا المنطلق اتبعت الجزائر بحكم توفرها على مجموعة من المقومات الطبيعية والجغرافية، التاريخية والأثرية، واتجهت بكل عزم وثبات نحو تنمية قطاع السياحة والنهوض به والاستثمار فيه وجعله إلى جانب المجالات الرائدة في تحقيق التنمية المحلية، وذلك من خلال وضع معايير وإستراتيجية تمثلت في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية مطلع عام 2030.

كلمات المفتاحية: الاستثمار السياحي؛ التنمية المحلية؛ السياحة الصحراوية؛ مخطط التهيئة السياحية 2030.

Abstract:

The tourism sector is one of the most reliable sectors to contribute to economic growth and thus achieve the desired economic and social development, given the large financial returns that the sector can provide in the medium and long term and according to the opportunities it provides for wealth creation and alleviation of many economic and social problems . From this standpoint, Algeria, by virtue of its availability on a set of natural and geographical, historical and archaeological elements, followed with determination and steadfastness towards the development of the tourism sector, promoting it and investing in it, and making it alongside the leading areas in achieving local development, by setting standards and a

strategy represented in the guiding plan for the preparation tourism in early 2030.
Key words: tourism investment; local development; desert tourism; Tourism development plan 2030.

غنو أمال ، الإيميل : amel1327tlm@gmail.com

. مقدمة:

إن المنافسة اليوم ليست منصبة فقط على السلع و الخدمات بل كذلك على الأفراد والمجتمعات، إذ أن جذبهم إلى مدينة معينة هو في حد ذاته سبب أساسي في تطوير إقتصادها الإنتاجي الخدمي والسياحي خاصة.

ومن المعلوم اليوم أن لقطاع السياحة دور هام وجوهري في تنمية وتطوير إقتصاد الكثير من الدول التي تمتلك مقومات سياحية هامة وتلك التي تفتقر إلى ثروات معدنية وغيرها. ونظرا لأهمية هذه الأخيرة في إقتصاديات الدول وإدراكا منها لذلك فقد لاقى هذا القطاع مزيدا من العناية والإهتمام من طرف العديد الهيئات والمؤسسات والمكاتب. بإعتباره أحد روافد التنمية الإقتصادية بما يدره من العملات الصعبة للبلدان المستقبلة للسياح وتشغيله لقطاع كبير من العمالة و كوسيلة لتعريف البلد لدى البلدان الأخرى. وتعمل السياحة كذلك على تحقيق الحوار ومعرفة الآخر و تساعد على التفاهم بين الشعوب الدول المختلفة ونشر مبادئ السلام العالمي.

والجزائر شأنها شأن معظم الدول النامية تعاني من مشكل ضعف السوق السياحية، ويرتبط هذا المشكل في الجزائر بجملة من المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، وحاليا تسعى الجزائر للنهوض بقطاعها السياحي من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية مطلع عام2030، الذي يشكل الإطار الإستراتيجي والعمود الفقري للسياسة السياحية في الجزائر.

كمساهمة في هذا المجال جاءت هذه الورقة البحثية .لتسليط الضوء حول دراسة وتحليل مفهوم السياحة والاستثمار السياحي. وكيفية النهوض بقطاع السياحة في الجزائر. وجعله يواكب التطور الذي أحرزته الدول الأخرى في هذا المجال ولو بشكل طفيف. حيث لا

تقل إمكانيات الجزائر السياحية التي تزخر بها (طبيعية. حضارية و مادية...إلخ) أهمية عن مثيلاتها مما يمكنها من تطوير هذا القطاع وجعله أكثر حيوية وفعالية ومردودية في إقتصادها. وتبقى مسؤولية ذلك تقع على عاتق الجميع دون إستثناء وخاصة الحكومية منها ممثلة في الحقيبة الوزارية التي في وقت مضى لم تتحمل مهمة النهوض بهذا القطاع وإستغلال وتوظيف هذه المقومات بما يخدم السياحة والإقتصاد معا. بل بقيت حبيسة ورهينة لتقلبات الريع البترولي.

- **الإشكالية :** تأسيسا على ما جاء سلفا، فان الدراسة تنطلق من مضمون إشكال أساسي يتمثل في الصيغة التالية:

-إلى أي مدى يساهم الاستثمار السياحي في دعم التنمية المحلية بالمناطق الصحراوية، في ظل الإستراتيجية السياحية للمخطط الوطني للتهيئة السياحية آفاق 2030.؟

- **الفرضية:** للإجابة على الإشكالية والتعمق في دراستها وفق منهج واضح وسليم، تمت صياغة الفرضية الرئيسية بهدف اختبار صحتها على النحو الآتي:

- يعتبر الاستثمار في السياحة الصحراوية أداة جديدة لتحقيق التنمية المحلية ، وإعطاء رؤية استراتيجية لترقية القطاع بما يساهم في بعث التنمية المحلية المستدامة.

- **أهداف البحث:**

-تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على السياحة الصحراوية ودورها في تحقيق التنمية وكذا إبراز دور الاستثمار السياحي؛

-تقييم الآثار التي تسببها السياحة الصحراوية لحركية النقود ولحجم الاستثمارات المحلية.

- التطرق الى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية مع تقديم التوجيهات التي تساعد أيضا على اتخاذ أفضل السبل لتحقيق هذه التنمية.

- **منهجية البحث:**

لأجل المضي في هذا البحث، استعنا بالمنهج الوصفي التحليلي لتناسبه مع الموضوع محل الدراسة، وذلك من خلال توضيح المفاهيم والأسس التي تعتمدها الدولة في ترقية وتدعيم الاستثمارات المحلية (الاستثمار في السياحة الصحراوية خصوصا)، إلى جانب التركيز على مخطط التهيئة السياحية 2030.

1. مقاربة مفاهيمية لمتغيرات الدراسة:

تعتبر السياحة من منظور اقتصادي قطاع إنتاجي يلعب دورا مهما في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات، ومصدر للعملات الصعبة وفرصة لتشغيل الأيدي العاملة وهدفا لتحقيق برامج التنمية.

1.1.تعريف السياحة:

تختلف تعاريف السياحة باختلاف الزاوية التي ينظر كل مفكر منها، فمنهم من يعرفها كظاهرة إقتصادية، ومنهم من يعرفها كظاهرة إجتماعية، والبعض يرى بأنها عامل لبعث العلاقات الإنسانية والتنمية الثقافية، وفيما يلي سنستعرض أهم التعاريف للسياحة:

أول تعريف للألماني " **جويبر فرويلر** "عام 1905 ، والذي عرفها كما يلي: "السياحة ظاهرة من ظواهر عصرنا تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وتغير الهواء، وإلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة ونمو الإحساس، والشعور بالبهجة والمتعة، والإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة وأيضا نمو الاتصالات وخاصة بين الشعوب وأوساط مختلفة من الجماعات الإنسانية، وهي الاتصالات التي كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة والصناعة سواء أكانت كبيرة أو متوسطة أو صغيرة وثمرة تقدم وسائل النقل ". (ماهر عبد العزيز توفيق، 1997، ص22)

والملاحظ من هذا التعريف أنه ركز على الجانب الاجتماعي للسياحة وأهمل الجانب الاقتصادي. وحسب **هنسكر وكربت- Hunsiker & Crapt** فتعرف السياحة بأنها :" مجموعة من العلاقات والظواهر الناتجة عن السفر وإقامة أشخاص بحيث لا يكون مكان الإقامة هو مقر الإقامة الأصلي والدائم وليس مكان العمل الأساسي". (Ahmed TISSA, 1993, p21.)

ركز هذا التعريف على تحديد مفهوم السياحة باعتبارها عبارة عن نشاط خارج مكان إقامة الشخص، لكنه أهمل زمن مكوث الشخص.

كما عرفت السياحة على أنها سفر وإقامة الأفراد الذين لا يقيمون ولا يعملون في المنطقة بشكل دائم وإقامتهم تستمر لليلة واحدة على الأقل ولعام واحد على الأكثر، وإذا كان المبيت من ليلة واحدة لثلاث ليالي فيعتبر ذلك سياحة قصيرة الآجل، فالسياحة تشمل

أشكال السفر المرتبطة بالمهنة (العمل) والعلاج (سياحة مهنية وسياحة نقاهة) وتشمل كذلك أشكال السفر الحر الذي يهدف إلى الاستجمام والترفيه. (مصطفى عبد القادر، 2003، ص34.)

2.1. تعريف السياحة الصحراوية:

يمكن تعريف السياحة الصحراوية حسب ما جاء به القانون رقم 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الجريدة الرسمية الصادرة في 19 فبراير 2003، المادة 3 منه على أنها" : كل إقامة سياحية في محيط صحراوي، تقوم على استغلال مختلف القدرات الطبيعية، التاريخية والثقافية، مرفقة بأنشطة مرتبطة بهذا المحيط من تسلية وترفيه واستكشاف". (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الجريدة الرسمية الصادرة في 19 فبراير 2003، المادة 3 منه، ص05.)

وينظر إلى السياحة الصحراوية على أنها منتوج سياحي جديد لابد أن يحظى بالاهتمام والتطوير لما له من أهمية في تدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبما أن المقومات الطبيعية والتاريخية وكذا الثقافية متوفرة ومتميزة بالنسبة للجزائر تبقى المقومات الحديثة من مشروعات ومناطق حضارية لازمة وضرورية لتحقيق الجذب السياحي.

وتحقق السياحة الصحراوية العديد من المزايا إذا توفرت لها الشروط اللازمة، ويمكن إبراز أهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية من خلال النقاط الآتية : https://www.asjp.cerist.dz/en/article/8247))

-المساهمة في توفير العملة الصعبة للدولة .

-توفير مناصب شغل دائمة والتقليل من حدة البطالة خاصة لأهالي الجنوب.

-زيادة الدخل الوطني وتحسين ميزان المدفوعات، ليس فقط بمقدار ما ينفقه السياح أثناء رحلاتهم السياحية، بل عن طريق ما يسمى في الاقتصاد بالمضاعف الاقتصادي، لأن الاستثمارات السياحية تؤدي إلى سلسلة أخرى من الاستثمارات التي تساهم بدورها في زيادة الدخل.

-تشجيع استثمار رؤوس الموال الوطنية وتنويع استخداماتها وتوجيهها إلى مشروعات جديدة.

-مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة) بناء الفنادق، القرى السياحية،... الخ.)

-تشجيع وتنمية القطاعات الخدماتية الأخرى المساعدة للقطاع السياحي .

-استغلال الموارد الطبيعية وخلق استخدامات جديدة لها .

-الاستفادة من المدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول للبلاد.

-الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية(الأساسية والتكميلية)، بالإضافة إلى الإنفاق على طلب السلع الإنتاجية والخدمات لقطاعات اقتصادية أخرى.

-استرجاع طاقات العمل لقوتها نتيجة لما توفره السياحة الصحراوية من راحة واستجمام.

-تحقيق الاتصال الحضاري والمزيج الثقافي وتدعيم العلاقات مع الشعوب والاطلاع على ثقافات وحضارات أخرى.

-الحفاظ على الآثار التاريخية والعادات والتقاليد الوطنية والارتقاء بها عالميا.

-ترقية الصناعات التقليدية وإثراء التراث الثقافي .

وتعتبر السياحة الصحراوية في الجزائر سياحة واعدة لتزايد الإقبال عليها في السنوات الأخيرة خاصة مع تنامي السياحة البيئية، حيث يشهد الموسم السياحي الشتوي توافد السياح الأجانب الذين يفضلون الوجهة الصحراوية نظرا لمناظرها الطبيعية الخلابة، وكذا مناخها المعتدل في تلك الفترة من السنة، وأغلبهم أوروبيين والذين يشكلون 90 بالمائة من السياح الأجانب، ومنهم على وجه الخصوص الفرنسيون في المرتبة الأولى، ثم كل من الألمان والايطاليون، حيث تستهويهم الصحراء لقضاء عطلة رأس السنة. (حايف سي حايف شيراز، 2013، ص73.)

3.1.تعريف الاستثمار السياحي:

إن القطاع السياحي جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني، له دوره الفعلي في تكوين الناتج الوطني، ويختلف هذا الدور بحسب أهمية وحجم هذا القطاع في الاقتصاد الوطني.

كما عرفت المنظمة العالمية للسياحة الاستثمار السياحي على أنه :"التنمية الاستثمارية للسياحة والتي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، إنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تحقق فيها متطلبات المسائل

الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية ، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة. (الطيب داودي وعبد الحفيظ مسكين، 2014، ص08.)

ويمكن أن نقسم الاستثمار السياحي إلى قسمين : (رعد مجيد العالي، 2008، ص19.)

أ-استثمار في مجال الخدمات السياحية :وتشمل العديد من القطاعات والخدمات الأساسية في النشاط السياحي:

1-خدمات الإقامة :وتشمل الفنادق والمنتجعات السياحية و كل ما يتعلق بإقامة السائح من خدمات مرافقة كالإطعام والخدمات الترفيهية الأخرى.

2-خدمات النقل : وتشمل تشييد الطرق وتوفير سيارات النقل للسياح وكذلك بناء المطارات وتوفير خطوط النقل بين بلاد السائح والدولة المضيفة.

3-خدمات الاتصال : وتشمل توفير شبكة الهاتف النقال خاصة في المناطق الصحراوية التي يزورها السياح وكذلك توفير خدمات الأنترنت بتدفق جيد وهذا من أجل توفير كل الظروف لمتعة السائح.

ب -الاستثمار في الثروة السياحية : وتشمل العديد من المجالات التي تمتلكها الدولة ومنها:

1-الاستثمار في الموارد الطبيعية :وذلك بالاهتمام بالموارد الطبيعية للدولة المضيفة وذلك من خلال المحافظة عليها.

2-الاستثمار في الموارد الثقافية :وذلك من خلال تشجيع وتنظيم المهرجانات الثقافية والمحافظة على الآثار وفتح المناطق الأثرية أمام القطاع العام والخاص للاستثمار فيها.

4.1. تعريف التنمية المحلية:

فالتنمية المحلية Local Development يصطلح على تسميتها بتنمية المجتمع المحلي ويقصد بها العمليات التي يمكن من خلالها تنسيق وتوحيد جهود سكان المحليات مع السلطات الحكومية قصد تحسين مستوى الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لتلك المجتمعات المحلية والإسهام في تنميتها. (محمد شفيق، 1999، ص20.)

وبما أن التنمية هي كل متكامل يهدف إلى تقوية مواهب المواطن وتعزيز حريته، والقضاء على التحديات التي تواجهه، وتسهيل الحصول على الحاجيات الأساسية وفق مشاريع مبرمجة واقعية، تعمل على استشارته أو مشاركته في الانجاز أو المحافظة عليها.

وبالتالي فإن التنمية المحلية تمس كل القطاعات وتمس الإنسان بكل مكوناته المادية والروحية، وتمس المحيط بكل تفاعلاته. (المدرسة الوطنية للادارة، 2001، ص ص 11-12.)

والتنمية المحلية تعتمد أساسا على الجهد المشترك ما بين الحكومة والمواطنين في كل العمليات، حتى تكون الجهود متكاملة ومتناسقة و ذات هدف مشترك، فهي عملية تفاعلية تعاونية تبدأ من المجتمع وتنتهي لصالح المجتمع. (أحمد مصطفى خاطر، 2005، ص230.)

ومن هذه التعاريف يمكن استخلاص بعض المؤشرات المتعلقة بالتنمية المحلية والتي تتمثل في:

- إنها تعتمد على الجهود الشعبية المحلية.
- إنها تتطلب الجهد المستمر لتحسين أوضاع غير مرضي عنها إلى أوضاع أخرى جيدة.
- الاهتمام بجميع الفئات وكافة القطاعات وجميع المجالات. (رشاد احمد عبد اللطيف، 2007، ص19.)

2. دور الاستثمار السياحي الصحراوي في دعم التنمية المحلية بين الواقع و المأمول

رغم اختلاف الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياحة وذلك باختلاف أنواعها، فان التجارب المأخوذة من مختلف الدول تشير إلى التزايد الملحوظ في الدور الذي تلعبه السياحة عامة في قضايا التنمية بمفهومها الشامل، ويمكن إبراز دور السياحة في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال دراسة الآثار الاقتصادية للسياحة على بعض متغيرات الاقتصاد الوطني منها: التشغيل، ميزان المدفوعات، تشكيل الدخل الوطني وإعادة توزيعه، الاستثمار في البني التحتية.

1.2. جوانب تأثير الاستثمار السياحي على التنمية المحلية الوطنية: ومنها:

1.1.2 . زيادة الدخل الوطني:

تحدث السياحة تحولا في بعض الأنشطة التقليدية في البناء الاقتصادي للمجتمع عن طريق الاستثمار في المناطق المختلفة، فتزيد مداخيل القوى العاملة في هذا المجال وبالتالي زيادة الدخل الوطني. (يسرى دعبس، 2003، ص52.)

وتزايد معدلات الإنفاق السياحي نتيجة ما ينفقه السائح مقابل الإقامة ومختلف الخدمات التي توفر وخصوصا أن الشراء بالعملات الأجنبية مما يضيف رصيدا لدخل

المجتمع، فالطلب السياحي يخلق قيمة مضافة تؤدي إلى نمو حقيقي في الدخل الوطني عن طريق مختلف القطاعات الإنتاجية التي تتحرك بصورة ديناميكية متفاعلة منتجة للإنفاق والاستهلاك السياحي الذي يخلق دائرة اقتصادية مركبة تؤثر ايجابيا على تحريك وتنشيط الدورة الاقتصادية على المستوى المحلي والوطني، وبالتالي فان الاستثمار السياحي يؤدي إلى نمو الدخل الوطني الشيء المطلوب في التنمية فالأخذ به أمر مهم في العملية التنموية. (قريش العيد وواضح فواز، 2016، ص106.)

-توفير مناصب شغل:

يمكن لقطاع السياحة أن يخلق مناصب شغل من الجانبين الكمي والنوعي:

✓ **من الجانب النوعي**: فهو يمثل أنواع مناصب العمل التي يوفرها القطاع السياحي وهي: (Gerard GUIBILATO, 1983,p146.)

- **العمل المباشر**: وهو يمثل أنواع مناصب العمل المحدثة من طرف الوحدات السياحية، كالفنادق، المطاعم، وكالات السفر.

- **العمل غير مباشر**: وهو مجمل مناصب العمل الناتجة عن النشاطات أو القطاعات التي لها علاقة بالسياحة كالتأثيث والبناء.

- **العمل المحرض**: وهو مجمل مناصب العمل التي تنشا عن الأنشطة الضرورية لممارسة السياحة (غير سياحية بطبيعتها) كونها تنتج سلع وخدمات تستهلك من قبل السواح، مثل خدمات الصحة، الحلاقة ... الخ.

- **العمل الدائم**: تكون مدته طوال السنة (موظفين دائمون).

- **العمل الإضافي**: وهو يختص بفترة قصيرة من 15 إلى 30 يوما (عمال إضافيون).

- **العمل الموسمي:** وهو إما عمل يخص موسم واحد من 4 إلى 6 أشهر كفصل الصيف أو الشتاء وذلك حسب المنطقة و إما عمل يخص موسمين من 6 إلى 8 أشهر.

✓ **من الجانب الكمي**: تشير بعض الدراسات حول مدى تأثير السياحة على التشغيل أنه: (ايمن برنجي، 2009، ص ص 49-50.)

-بالنسبة للفنادق فإنها توجد وظيفة واحدة جديدة على الأقل لكل غرفة.

-بالنسبة لباقي نشاطات السياحة فإنها تخلق وظائف جديدة بنسبة 75% من عدد الوظائف التي تنشا في القطاع الفندقي.

-بالنسبة لباقي القطاعات الأخرى مجتمعة فإنها تنشأ وظائف بنسبة 100% من الوظائف التي تخلقها الفنادق.

-السياحة تخلق 2.75 وظيفة لكل غرفة فندقية، فإذا خطط لانجاز 10000 غرفة فندقية جديدة مثلا، فان عدد الوظائف الممكنة أو المترتبة على ذلك سيكون قرابة 27500 وظيفة مباشرة و غير مباشرة.

-وفيما يخص مستوى التشغيل بالقطاع السياحي في الجزائر فإنه شغل أكثر من 200 ألف عامل، ويمثل حوالي 6.5% من نسبة التشغيل المباشر وغير المباشر وذلك سنة 2006.

-كما ينبغي الإشارة إلى أنه من بين كل 10 مناصب عمل مستحدثة على الصعيد العالمي يعود منصب واحد منها إلى قطاع السياحة.

2.1.2 . تحسين ميزان المدفوعات:

تساهم السياحة كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية والإيرادات السياحية التي تقوم الدولة بتحصيلها من السائحين وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى.

وتعرف صادرات السياحة بأنها إنفاق السائح الأجنبي في البلد المضيف، ويأخذ الإنفاق عدة أشكال أهمها: (حميدة بوعموشة، 2012، ص ص 37-38.)

-الإقامة في الفنادق.

-استخدام وسائل النقل (جوي، بحري، بري).

-الإنفاق الاستهلاكي الضروري للحياة (الغذاء مثلا).

الإنفاق على المشتريات السلعية.

-رسوم التأشيرات المفروضة على السائح.

وعلى أية حال فقدوم الزوار الأجانب يسهم في تنشيط ميزان المدفوعات في البلدان التي تستضيفهم بما أنهم يدخلون إلى هذه البلدان عملات أجنبية كما أن تنقل المواطنين المقيمين إلى الخارج في إطار السياحة يؤدي إلى خروج العملات ما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات ويمثل النشاط السياحي موردا هاما للعديد من الدول ومن بين الدول التي تسجل ميزان سياحي ايجابي بلدان OCDE منها الولايات المتحدة الأمريكية بـ 43 مليار دولار تليها اسبانيا بـ 35 مليار دولار، فرنسا بـ 13 مليار دولار ومن البلدان الأقل تطورا تركيا حيث سجل مدفوعات السياحي 11 مليار، ايطاليا 8.8 مليار، تايلاندا بـ 6.3 مليار دولار.

3.1.2. المساهمة في تنمية وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين الأقاليم:

في حال قيام الدولة بتوزيع أو توجيه إنشاء المشروعات السياحية الجديدة سواء كانت وطنية خاصة أو مملوكة للدولة أو أجنبية في الأقاليم المختلفة أي امتداد النشاط السياحي إلى المناطق المحرومة والنائية. فإن هذا يمكن أن يؤدي إلى تنمية وتطوير وإعادة التوازن لهذه الأقاليم، وبالتالي خلق الفرص عمل جديدة كما تتسبب في زيادة الدخول لدى الأفراد والمؤسسات نتيجة النشاطات السياحية والنشاطات المرتبطة بها، تحسين المستوى المعيشي، استغلال الموارد الطبيعية المتوافرة في هذه الأقاليم، تنمية وخلق مجتمعات حضارية جديدة، إعادة توزيع الدخول بين المناطق الحضرية والريفية. (ايمن برنجي، ص54.)

2.2. واقع السياحة الصحروية الجزائرية:

بالرغم من تميز المنتوج السياحي الصحراوي الجزائري، إلا أن الواقع لا يأبى إلا أن يكون غير ذلك، فشساعة الصحراء الجزائرية وثراء منطقتها تاريخيا وطبيعيا كحضيرة الطاسيلي المصنفة ضمن التراث العالمي سنة 1982 والتي كانت مركزا سياحيا في الثمانينات، لم تسلم من التراجع كمقصد سياحي بسبب أحداث التسعينات. لتأتي تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي سنة 2013 لتصنف السياحة الجزائرية في المرتبة 132 عالميا من مجموع 140 دولة مقابل المرتبة 113 في تقرير 2011 من مجموع 139 بلدا بسبب ضعف الخدمات وعروض الإيواء المتواضعة وقلة الاحترافية مما يعكس استمرار تأخر وضعف الاهتمام بالسياحة ككل. كما أشار تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي world economic forum لسنة 2013 لوضعية الجزائر المتأخرة في مؤشر تنافسية السفر

والسياحة من ضمن 140 دولة مشاركة بناء على معيار يسمى معيار تنافسية قطاع السفر والسياحة الذي يضع لكل دولة نقاط من 1 إلى 6 في كل فرع محدد من فروع المعيار تعبر عن فاعلية القطاع.

ومن جهة أخرى وحسب تقرير فرنسي فإن التهديدات الإرهابية بالجنوب زادت من خوف السياح ليتراجع عدد السياح الأوروبيين بنسبة 14.87-% والفرنسيين خاصة بنسبة 18.20- %. (هاجر سعدي ولامية لعلام، 2016، ص93.)

ويؤكد نفس التقرير على أن الجزائر بذلت جهود كبيرة في بناء وتحديث الفنادق وتكوين الموارد البشرية في قطاع السياحة لإعادة النهوض بهذا القطاع في الجنوب، كما أخذت على عاتقها ضمان الأمن وهو ما حدث أثناء مراتون تيوت في 2010 الذي جرى في ظروف جيدة بمشاركة كوبيين وفرنسيين وألمانيين.

وتحاول الجزائر في ظل هذا الركود الاستثمار في البنية التحتية من انجاز فنادق الجنوب وتطوير خدمات الإيواء والإطعام، حيث بلغت طاقة الإيواء في المنتج الصحراوي 1999 (8390 سرير)، وعرف تطورا بمعدلات مرتفعة ليصل إلى نسبة ارتفاع سنة 2007 تقدر بـ 38.7 % ووصل حجم طاقة الإيواء إلى 11639 سريرا تشكل نسبة 13.76% من إجمالي طاقات الإيواء المتاحة، وتلقت حضيرة الفندقة 84000 سرير في 2008 ليبلغ 93000 سرير في 2011، ويسير هذا النوع من السياحة كل من القطاع العام والقطاع الخاص بشكل متكافئ. (عامر عيساني، 2010،ص110.)

كما أقامة الجزائر قوانين فيما يخص إقامة السياح لدى الأفراد وتشجيع الصناعات الحرفية، وضمان النقل الجوي من باريس إلى جانيت وتمنراست وورقلة من جهة، وربط خط جوي ببسكرة انطلاقا من مطار (اورالي) وحاسي مسعود انطلاقا من باريس (شارل ديغول).

ومن بين مناطق التوسع السياحي قيد الدراسة في الجنوب توجد ثلاث مناطق في تمنراست وجانت وتيميمون وتحظى منطقتا التوسع السياحي لجانت وتمنراست بالأولوية باعتبارهما الوجهة المفضلة من طرف السياح الأجانب ولهشاشة نظامها البيئي. (هاجر سعدي ولامية لعلام، 2016، ص93.، صفحة 94)

وقد عرف النشاط السياحي نموا متزايدا في العالم ،حيث توقعت المنظمة العالمية للسياحة نموا مستداما بنسبة 4.3 % خلال الفترة 2008/ 2017 مع تزايد في توفير مناصب الشغل المباشرة والغير مباشرة باعتبارها الصناعة الأولى في خلق مناصب الشغل.

3.2. السياحة في الجزائر آفاق مطلع 2030 (نظرة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية):

1.3.2. تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030

يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**SDAT 2030** الإطار الإستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، ويعد هذا المخطط بمثابة الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع القطاعات وجميع المناطق عن مشروعها السياحي لآفاق2030 ،وهو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية، والتاريخية للبلاد، ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر، ولتحقيق القفزة المطلوبة وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة يجب النظر إليها على أنها لم تعد خيارا بل أصبحت ضرورة، لأنها تشكل موردا بديلا للمحروقات.

يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية مرجعا لسياسة جديدة تبنتها الدولة ويعد جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في آفاق 2030(SNAT) (Ministère de l'Aménagement du territoire ,de l'environnement et du tourisme ,2008, p p16-17.)وقد تم إعداده سنة 2007 من قبل وزارة تهيئة الإقليم والبيئة و السياحة **(MATET)** بالتعاون مع اللجنة الفرنسية **(ODIT_France)** التي قامت بكتابة تقرير الخبرة حول النقاط و المحاور المرجعية لهذا المخطط، ويتضمن، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية نظرة الجزائر للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الآفاق (على المدى القصير 2009 ،المدى المتوسط 2015، والمدى الطويل 2030) (مريم ايت بارة، 2016، ص ص 12-13.) ، فهو المرآة التي تعكس لنا مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة وذلك من أجل الرقي الاجتماعي و الإقتصادي على الصعيد الوطني طيلة العشرينية القادمة . (Ministère de l'Aménagement du territoire ,de l'environnement et du tourisme ,2008, p p16-17.)

2.3.2. سيرورة إعداد مخطط التهيئة السياحية (SDAT 2030)

يعتمد إعداد المخطط SDAT 2030 على تشخيص معمق بمساهمة نقاش الملتقيات المحلية، الجهوية و الوطنية، و قد سمح هذا النقاش بإبراز و شرح الرهانات الكبرى و إتجاهاتها على الصعيدين الوطني و الدولي ، و يمكن عرض مراحل إعداد من خلال تقرير العام المخطط من ستة كتب. (وزارة تهيئة الاقليم والبيئة والسياحة، 2008، ص03.)

1/الكتاب الأول: تشخيص و فحص السياحة الجزائرية .

2/الكتاب الثاني: المخطط الإستراتيجي الحركيات الخمسة و برامج الأعمال السياحية ذات الأولوية .

3/الكتاب الثالث: الأقطاب السياحية الستة للإمتياز(pot).

4/الكتاب الرابع: تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية– المخطط العملي-.

5/الكتاب الخامس: المشاريع ذات الأولوية السياحية .

6/الكتاب السادس: الخلاصة العامة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية .

3.3.2. خطة الأعمال للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية : (Ministère de l'Aménagement du territoire ,de l'environnement et du tourisme ,2008, p p16-17.)

يفرض المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية تعريف الأهداف المادية وصيغة الميزانية المطلوبة لبلوغ ذلك(عدد الأسّرة ، عدد السياح، المداخيل، العمال الواجب تكوينهم ....) وبصيغة أخرى يتعلق الأمر بتحديد خطة الأعمال للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، يرمي هذا المخطط أيضا إلى ضمان الانطلاق السريع الصالح للسياحة الجزائرية، إذ يركز على مخطط الأعمال بأهداف مادية ونقدية ترمي إلى تلبية الطلب الدولي والطلب الوطني الذي سيزيد عن 11 مليون سائحا في آفاق 2025 .

أ/ الأهداف المادية للمرحلة الأولى 2008-2015:

إن هدف الجزائر في آفاق 2015 هو استقبال 2,5 مليون سائح، وباحترام نفس نسب الدول المجاورة كتونس التي تستقبل على سبيل المثال 6,5 مليون سائح في ظروف جيّدة تمتلك اليوم 220.000 سرير تجاري، ومنه فالجزائر تحتاج إلى 75.000 سرير من النوع الجيد. أما هدف الأقطاب ذات الأولوية فهو تحقيق ما يقارب نصف قدرة الاستقبال

المتوقع، أي حوالي 40.000 منصب شغل (بشكل مباشر وغير مباشر) و 91.600 مقعد بيداغوجي للتكوين السياحي.

ب/ الأهداف النقدية للمرحلة الأولى 2008-2015:

يقدر الاستثمار العمومي والخاص الضروري بين 2008 و 2015 بـ 2,5 مليار دولار أمريكي ويمكن تقدير الاستثمار الإجمالي العمومي والخاص، المادي وغير المادي (الهياكل، الطبيعية والاتصالات ...) بـ 60.000 دولار أمريكي لكل سرير يوضع بكل الترتيبات منها 55.000دولار أمريكي في استثمارات مادية و 5000 دولار أمريكي في استثمارات غير مادية . ومن أجل توفير40.000 سرير التي يعتزم وضعها في الأقطاب السياحية السبعة للامتياز، يتوقع أن يزيد المبلغ المخصص لهذا الاستثمار عن 2,5 مليار دولار على مدى 7 سنوات لآفاق 2015، أي 350 مليون دولار أمريكي سنويا، وبالنسبة لأقطاب الامتياز يمكن تصور جهدا إضافيا بمبلغ1 مليار دولار أمريكي لكل البلاد يمكن توظيفه لإزالة العجز البنيوي الحالي .أما بالنسبة لحصة الاستثمار العمومي فالنسبة الاعتبارية المقّدرة له هي15% بما فيها المادي وغير المادي لهذا يجب على السلطات العمومية التكفل بـ 375 مليون دولار أمريكي على مدى السبع سنوات أي حوالي 54 مليون دولار أمريكي للسنة.

ولتحقيق هذه الأهداف يعتمد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على عدة برامج في شكل خطوط توجيهية:

_الخط التوجيهي الأول: نحو إقليم ممستدام ؛

_الخط التوجيهي الثاني: خلق حركية إعادة توازن الإقليم؛

_الخط التوجيهي الثالث: ضمان جاذبية و تنافسية الأقاليم؛

- الخط التوجيهي الرابع: تحقيق العدالة الإقليمية؛

- الخط التوجيهي الخامس: ضمان حكم إقليمي راشد. (صحراوي محمد تاج الدين و السبتي وسيلة، 2017، ص61.)

خاتمة:

بالرغم من أن قطاع السياحة له دور كبير في دفع عجلة التنمية الإقتصادية، تجدر الإشارة أنه أصبح يعتبر ليس بديل لقطاع المحروقات بل خيار ضروري، بالإضافة إلى أنه يحقق الأمن والاستقرار السياسي، إذ يعتبر قطاع حديث بالرغم من توفر الجزائر على العديد من المقومات السياحية (طبيعية، بشرية ، مالية ..)، وأظهرت الحكومة ممثلة في الوزارة الوصية نيتها وعزمها بالنهوض والإهتمام بقطاعها السياحي، كل هذا تجسد في صياغة المخطط التوجيهي لتهيئة السياحية SDAT 2030 ، هذا الأخير يحمل في جعبته إستراتيجية تجعل من الجزائر صورة سياحية بإمتياز و يمكنها من تحقيق الأهداف المرجوة.

ومن أهم **النتائج** التي يمكن استخلاصها مايلي:

-الاستثمار في السياحة الصحراوية ضرورة حتمية للانتقال بالبلد من اقتصاد المحروقات الى اقتصاد قوي؛

-تتوفر الجزائر على إمكانيات كبيرة في الميدان السياحي إلا أن استغلال هذه الامكانيات بعيد عن المستوى المطلوب بسبب التأخر الكبير الذي عرفته؛

-المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية برنامج شامل، سيساهم بلا شك في تطوير القطاع السياحي وترويج وجهة الجزائر كقبلة سياحية بفضل الديناميكيات الخمس التي يسعى إلى تحقيقها، وبفضل حجم الاستثمارات الوطنية والأجنبية التي ترافقه؛

ومن أهم **الإقتراحات** التي يجب العمل من أجل تحقيقها:

-ضرورة العمل على جلب الاستثمار الأجنبي للسياحة الصحراوية؛

-إعطاء السياحة الصحراوية بعدا في مستوى المؤهلات المتوفرة وجعلها كوجهة سياحية مرجعية على الصعيد الدولي؛

- تحديد نموذج خاص بالمناطق الصحراوية حيث يختلف كل قطب سياحي عن الأخر لاختلاف طبيعة المنطقة والإمكانيات المتوفرة؛

-منح كل التسهيلات للاستثمار في السياحة الصحراوية للقطاع الخاص من خلال المرونة الإدارية والحوافز مالية، الجبائية، وغيرها.

قائمة المراجع:

-باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- عبد العزيز توفيق، ماهر ، (1997)، صناعة السياحة،الأردن، دار زهران للنشر و التوزيع.

2- المدرسة الوطنية للإدارة، (2000-2001)، البلدية والتنمية المحلية، حلقة دراسية من إعداد طلبة السنة الرابعة فرع إدارة محلية.

3-العاني، رعد مجيد ، (2008)، الاستثمار والتسويق السياحي، عمان، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.

4-خاطر، أحمد مصطفى، (2005)، تنمية المجتمعات المحلية" الاتجاهات المعاصرة-الاستراتيجيات-بحوث العمل وتشخيص المجتمع"، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

5-دعبس، يسرى، (2003) ، صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق، ط1، الإسكندرية، الملتقى المصري للإبداع والتنمية.

6-رشاد أحمد، عبد اللطيف، (2007)، الإطار النظري لتنمية المجتمع المحلي، الإسكندرية، دار الوفاء.

7-شفيق، محمد ، (1999)، التنمية والمشكلات الاجتماعية، الإسكندرية،المكتب الجامعي الحديث.

8-عبد القادر، مصطفى، (2003) ، دور الإعلان في التسويق السياحي دراسة مقارنة، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

9-وزارة تهيئة الإقليم و البيئة و السياحة،المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 SDAT، (جانفي 2008)، الكتاب: رقم (05)المشاريع ذات الأولوية السياحية.

ب- المقالات:

1-شيراز ،حايف سي حايف ، (2013)، بركان دليلة،" الترويج السياحي رافد لتنشيط حركة السياحة الصحراوية -ولاية بسكرة نموذجا"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد 10.

2-سعدي، هاجر و لعلام، لامية، (2016) ، "دور التنمية السياحية المستدامة في ترقية السياحة الصحراوية في الجزائر"، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، العدد01.

3-صحراوي، محمد تاج الدين و السبتي، وسيلة، (2017)، " السياحة في الجزائر بين: الواقع والمأمول"، مجلة شماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني.

4-قريش، العيد وواضح ، فواز، (2016)، "دور الامتيازات الممنوحة للاستثمار السياحي في ترقية السياحة الصحراوية بالجزائر"، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، العدد01.

ج- الاطروحات والمذكرات

1-برنجي، أيمن، (2009/2008)، الخدمات السياحية وأثرها على سلوك المستهلك دراسة حالة مجموعة من الفنادق الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.

2- بوعموشة، حميدة، (2012/2011)، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

3- عيساني، عامر ، (2010/2009)، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر، مذكرة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر.

د-النصوص القانونية:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الجريدة الرسمية الصادرة في 19 فبراير 2003، العدد 11، المادة 3.

هـ- المداخلات:

1- داودي، الطيب و مسكين، عبد الحفيظ(يومي 26 و 27 نوفمبر 2014) ،" الاستثمار السياحي في المناطق السياحية دراسة حالة ولاية جيجل"، ورقة مقدمة الى الملتقى الدولي

بعنوان :الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، ، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر.

2- آيت بارة، مريم، (يومي18 و19 نوفمبر 2016) ،" صناعة السياحة في الجزائر: المؤهلات،الواقع و آفاق النهوض في مطلع 2030 "، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول: تسويق السياحة في الجزائر بين الإمكانيات و التحديات، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة،الجزائر.

3-بوفاس، الشريف، بن خديجة، منصف، (يومي 22 و23 أفريل 2014)، " ترقية تسويق المنتوج السياحي في الجزائر: الواقع و التحديات"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الأول حول: المقاولاتية و تفعيل التسويق السياحي في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة8 ماي 1945 قالمة، الجزائر.

و-مواقع الانترنيت:

1-قروج، يوسف، قصاص، فتيحة (2018)، "الفرص الاستثمارية لترقية السياسة الصحراوية في الجزائر"، على الرابط:*https://www.asjp.cerist.dz/en/article/8247*
تاريخ الدخول: 2018/03/02 على الساعة 14:12

-باللغة الأجنبية:

1- Ahmed TISSA,(1993), Economie et aménagement du territoire, opu, Alger.

2- Gerard GUIBILATO,(1983), économie touristique, édition delta spes, suisse.

3- Ministère de l'Aménagement du territoire ,de l'environnement et du Tourisme, (2008) ,livre02,le plan stratégique: le cinq dynamiques et les programmes d'action touristiques prioritaire.